

مفردات الحسابات القومية

الفصل الاول: الاطار المفاهيمي في الحسابات القومية

اولا- مفهوم الحسابات القومية

- التطور التاريخي للحسابات القومية

- علاقة الحسابات القومية بالاقتصاد الكلي

رابعا- الحسابات القومية والمحاسبة التقليدية

: وظائف الحسابات القومية

سادسا: اقسام الحسابات القومية

: الشروط الواجب توفرها في الحسابات القومية

: اهداف الحسابات القومية

: استخدامات الحسابات القومية

مفاهيم الدخل القومي

التدفق الدائري للدخل والانتاج

الانتاج النهائي والانتاج الوسيط

الفصل الثاني: مقاييس الناتج القومي

اولا: انواع مقاييس الناتج القومي

: العلاقات بين مقاييس الناتج القومي

: امثلة تطبيقية

الفصل الثالث: طرق احتساب الدخل القومي

اولا: طريقة الانتاج القومي

: طريقة الدخل القومي

: طريقة الانفاق القومي

الفصل الرابع: الحسابات القومية وفق نظام الامم المتحدة

اولا: طريقة احتساب الحسابات القومية وفق نظام الامم المتحدة

: امثلة تطبيقية

الفصل الخامس: مشاكل الحسابات القومية

الفصل السادس: جدول المدخلات/ المخرجات

الفصل السابع: طرق احتساب المستوى العام للاسعار

اولا: الناتج القومي النقدي والحقيقي

: الرقم القياسي للاسعار ومتوسط نصيب الفرد

الفصل الاول

الاطار المفاهيمي في الحسابات القومية

مفاهيم اساسية في الحسابات القومية

اولا- مفهوم الحسابات القومية

تعرف الحسابات القومية على انها التجسيد الرقمي للنشاط الاقتصادي في مجتمع ما، ومن خلالها يمكن ملاحظة هيكل التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تتخذ قرارات الانتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار.... الخ في المجتمع، او الحسابات القومية هي الاداة التي وم بقياس وتحليل عناصر الدخل القومي واستخداماته في الانفاق على السلع والخدمات النهائية التي انتجت في الاقتصاد القومي في بلد ما خلال فترة زمنية معينة سنة في العادة. بعد الدخل القومي لاي مجتمع معيار التطور الاقتصادي اذ تسعى المجتمعات من خلال الاقتصادية الوصول الى اعلى ناتج قومي بالطرق الفنية والاقتصادية والادارية الممكنة. من اجل رفع مساهمة نصيب الفرد في الدخل القومي، ومن ثم هذا المؤشر يدل على مستوى المعيشة السائد في الاقتصاد.

ان المحاسبة القومية او المحاسبة الاقتصادية او المحاسبة الاجتماعية، هي الحسابات القومية والتي يستند التبويب فيها على اساس نظرية القيد المزدوج، اذ يتم عرض فقرات الناتج والدخل والانفاق القومي على اساس تبويب مستقاة من الواقع بأسلوب المسح الميداني او المقاطع العرضية لشرائح من السكان او بأسلوب الاستثمارات الاستثنائية او ارقام فعلية لما هو متحقق من مكونات ذلك الناتج او الدخل او الانفاق القومي. فاذا كانت عملية جمع وتبويب البيانات قد جرت بصورة صحيحة فان تلك الحسابات تكون متماسكة ومتوازنة. ان من فوائد استخدام اسلوب القيد المزدوج هو كشف الاخطاء التي تحصل في تبويب فقرات الحسابات القومية والابتعاد عن حالات عدم التوازن او الفروق الاحصائية.

مفهوم الحسابات القومية وفق نظام الامم المتحدة

الحسابات القومية هي عبارة عن تعبير لبنية نظام اقتصادي معين عبر الصفقات والمعاملات التي تجري فيه من اجل تمثيلها في شكل شبكة صفقات تسجل في حسابات متماسكة ومنظمة. كما يمكن ادراج تعريف شامل للحسابات القومية وهو ((الحسابات القومية عبارة عن استخدام منطوق الاقتصاد واساليب الرياضيات والاحصاء والمحاسبة لوصف الاقتصاد وصفا رقميا، بحيث يمكن تقديم صورة كاملة للاقتصاد القومي لبلد ما خلال مدة معينة من الزمن عبر جداول رقمية جامعة يمكن التنبؤ في ضوئها بمسار الاقتصاد القومي وذلك ضمن اطار علمي متناسق ومتكامل)).

- التطور التاريخي للحسابات القومية

تعد الحسابات القومية حديثة النشأة نسبيا اذ لم تعرف في شكلها الحالي الا منذ وقت قريب من الزمن، اذ تعود بدايات الحسابات القومية الى القرن السابع عشر الميلادي حيث كان سائد الفكر التجاري (الماركننتيلي)، على يد الاقتصادي البريطاني وليم بيتي (W. Petty) اذ يعد المؤسس لمفهوم الحسابات القومية وتم تعريفها على النحو الاتي ((القيمة السنوية للعمل والعائد السنوي لثروة الامم)). وفي عام 1696 تمكن الاقتصادي البريطاني غريغوري كنج (G. King) من القيام باول محاولة عملية لقياس الدخل والانفاق والادخار القومي.

قام الطبيعيون في القرن الثامن عشر بتصوير تدفق الدخل القومي بين مئلف قطاعات الانتاج وتوضيح التشابك الاقتصادي بين الانشطة المختلفة، اذ قام فرانسوا كيناي (F. Quesnay) زعيم المذهب الطبيعي باعداد الجدول الاقتصادي الذي كون القاعدة الاساسية لنشوء الحسابات القومية.

كما ادخلت المدرسة الكلاسيكية في مفهوم الانتاج الخدمات لتصبح السلع والخدمات مكونات الناتج، وقد كان ذلك جوهر الاختلاف عن المذهب الطبيعي. اما المدرسة الاشتراكية من خلال

زعيمها كارل ماركس (K. Marx) فقد اقتصر لديها مفهوم الحسابات القومية على السلع دون الخدمات.

شهد القرن العشرين سعي اغلب بلدان العالم الى جمع البيانات والاحصاءات الاقتصادية وتبويبها باساليب فنيه معاصرة لتصبح وسيلة في التحقق من الفروض الاقتصادية وكشف مكانم الضعف والاختلالات الاقتصادية.

- علاقة الحسابات القومية بالاقتصاد الكلي

ان الحسابات القومية هي الوسيلة التي تلخص وتصور كافة الانشطة الاقتصادية اذ تعتمد الحسابات القومية على جميع البيانات الاحصائية الخاصة بقطاعات الاقتصاد المختلفة، من اجل تجميع تلك البيانات وتبويبها وتقديمها لصانع القرار او الباحث في الشأن الاقتصادي. من هنا تتبع اهمية الرجوع الى كافة التعدادات الاحصائية التي تجري في كافة قطاعات الاقتصاد، وتعد الابحاث والاقارات الضريبية واحصاءات مبيعات التجزئة والبيانات المدونة بملفات التشغيل لدى كافة المؤسسات العامة والخاصة موارد الحسابات القومية.

تعد الحسابات القومية وسيلة مهمة في عرض وتحليل البيانات المختلفة عن المتغيرات الاقتصادية من اجل كشف الامكانيات والموارد المادية في ذلك الاقتصاد، كما تظهر العلاقات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، لذا فانها تعد اداة متابعة وسيطرة على تنفيذ الخطط الاقتصادية. فضلا عن تسهيل عملية رسم السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية. كما تسهم الحسابات القومية بالتخطيط الجغرافي فمن خلالها يتم الكشف عن مساهمة كل محافظة او منطقة ادارية في الاقتصاد القومي.

رابعاً- الحسابات القومية والمحاسبة التقليدية

تختلف الحسابات القومية عن مفهوم المحاسبة التقليدية بعدة جوانب اهمها:-

1- مجال التطبيق: تطبق الحسابات القومية على مستوى الاقتصاد في حين المحاسبة تختص بالمنشأة الاقتصادية الواحدة.

- 2- نقّة البيانات: تُعتمد الحسابات القومية على عدد كبير من الاحصاءات التي تتضمن على العديد من الاخطاء في حين المحاسبة تكون اكثر دقة في بياناتها التي تتسم بالسرعة والسهولة داخل الوحدة الاقتصادية.
- 3- القيمة الحقيقية للنقود: ان الحسابات القومية تاخذ بنظر الاعتبار التغيرات الحاصلة في قيمة النقود في حين ان ال لا تاخذ ذلك في نظر الاعتبار.
- 4- المدة الزمنية: ان المدة الزمنية في كلا النوعين هي سنة في الغالب.
- 5- تحقق الايراد (الدخل): يتحقق الايراد في الحسابات القومية عند الانتاج في حين يتحقق الدخل في المحاسبة عند بيع الانتاج.
- 6- نظام القيد المزدوج: كلا النوعين يطبق نظام القيد المزدوج وتكون البيانات في الحسابات القومية مستقلة اما في المحاسبة التقليدية تكون البيانات مترابطة.

: وظائف الحسابات القومية

- 1- الوظيفة التقليدية: تزود الحسابات القومية صانع القرار والباحث بمجموعة من البيانات عن العديد من المتغيرات الاقتصادية مثل الاستهلاك والاستثمار والتجارة الخارجية ... الخ، اذا تعطي تلك البيانات صورة واضحة عن النشاط الاقتصادي.
- 2- الوظيفة التحليلية: تستند هذه الوظيفة الى تقييم الاداء الاقتصادي خلال مدة من الزمن للتعرف على مواطن الضعف والقوة في المسار الاقتصادي بشكل عام.
- 3- الوظيفة التنبؤية: تعد الحسابات القومية اداة هامة للتعرف على المسار الاجمالي الذي يمكن ان يتجه اليه الاقتصاد القومي في المستقبل، لذا تعد هذه الوظيفة اساسا مهما في رسم السياسة الاقتصادية.

سادسا: اقسام الحسابات القومية

- تقسم الحسابات القومية الى جزئين هما:-
- 1- الحسابات القومية الاجمالية: تقسم الى:-

- أ- حسابات الانتاج القومي والدخل القومي: وهي حسابات تهتم باظهار الانشطة الاقتصادية المختلفة للدولة مثل الاستهلاك والاستثمار والادخار الخ.
- ب- حسابات الميزانية العامة: وهي حسابات تظهر موجودات الدولة ومطلوباتها خلال مدة زمنية معينة.

2- الحسابات القومية التحليلية: تقسم الى:-

- أ- حسابات المدخلات/المخرجات: وهي حسابات تلخص العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية في كل بلد، فكل قطاع يستهلك المواد الاولية التي يستلمها من القطاعات الاخرى في العملية الانتاجية ثم يقوم بتوزيع انتاجه الى باقي قطاعات الاقتصاد المختلفة.
- ب- حسابات التدفقات المالية: وهي حسابات تظهر العمليات المالية والنقدية للدولة والتزاماتها المالية من والى العالم الخارجي.
- ج- حساب ميزان المدفوعات: وهو حساب يظهر العلاقات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي اي موارد الدولة في العالم الخارجي وموارد العالم في الدولة خلال مدة زمنية

: الشروط الواجب توفرها في الحسابات القومية

- 1- الوفرة: ان تكون البيانات غير سرية ومتاحة للجميع.
- 2- الشمولية: ان تكون البيانات والمعلومات ، لكافة قطاعات الاقتصاد.
- 3- الانتظامية: ان تكون البيانات خالية من الانقطاع في المدة الزمنية الناتجة عن ظروف غير طبيعية كالحروب والكوارث.
- 4- الاستمرارية: ان تكون السلاسل الزمنية طويلة نسبيا للتعرف على طبيعة النشاط الاقتصادي للبلد.
- 5- الدقة: ان تكون البيانات خالية عن التعديل الذي قد تتعرض له من اجل تجميل صورة النشاط الاقتصادي، واطهاره بشكل خالي من المشاكل في حين انه يعاني من مشاكل تسببت بتراجع الاداء.

اهداف الحسابات القومية :

- 1- قياس نتائج اعمال الاقتصاد القومي خلال مدة زمنية معينة من اجل اتخاذ القرارات الملائمة لدعم وتطوير الاقتصاد.
- 2- تحليل ورسم السياسات الاقتصادية للدولة وقياس معدلات النمو الاقتصادي.
- 3- اجراء المقارنات على مستوى الدولة من خلال المؤشرات الاقتصادية للقطاعات المختلفة وعلى المستوى الدولي.
- 4- زيادة الدخل القومي ورفع معدلات نصيب الفرد منه وتحقيق الرفاهية.
- 5- رفع معدل التشغيل من اجل القضاء على البطالة.
- 6- رفع الانتاجية الكلية في الاقتصاد وتحقيق الامثلية وتعظيم الارباح.
- 7- المحافظة على استقرار الاسعار ومحاربة التضخم ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

استخدامات الحسابات القومية :

- 1- قياس الدخل والنتاج والانفاق القومي.
- 2- بيان مساهمة كل قطاع اقتصادي في الدخل القومي.
- 3- بيان نصيب كل قطاع اقتصادي في الدخل القومي.
- 4- معرفة اتجاه المستوى العام للاسعار ومدى الاستقرار الاقتصادي.
- 5- التعرف على المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد او احد قطاعاته.
- 6- بيان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

مفاهيم الدخل القومي

توجد عدة صور للدخل القومي يمكن ايجازها كما ياتي:-

1- صورة الناتج

الدخل القومي هو عبارة عن مجموع صافي قيم السلع والخدمات المنتجة من قبل السكان المقيمين في البلد خلال سنة واحدة.

2- صورة التوزيع

الدخل القومي هو عبارة عن مجموع الدخول المدفوعة (الموزعة) الى مختلف عوامل الانتاج على شكل اجور ورواتب، ريع، فوائد، ارباح خلال سنة واحدة.

3- صورة الانفاق

الدخل القومي هو عبارة عن مجموع المبالغ المنفقة من قبل الافراد من اجل اقتناء السلع والخدمات النهائية في البلد خلال سنة واحدة.

من المفاهيم اعلاه يلاحظ ان هنالك ثلاثة مفاهيم للدخل القومي وهي الناتج القومي والدخل القومي والانفاق القومي اذ ان هذه المفاهيم متطابقة من حيث المضمون، اي ان كل واحد منها يعني بالضرورة الاخر اي ان (الناتج القومي = الدخل القومي = الانفاق القومي) اخرى ان الدخل القومي ينتج اولا - بوزع ثانيا - ينفق ثالثا.

Circular flow of income and التدفق الدائري للدخل والانتاج

output

يقوم كل اقتصاد بانتاج انواع وكميات مختلفة من السلع والخدمات باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، اذ تتطلب عملية الانتاج مزج العناصر الانتاجية المتوفرة واستخدام المستوى التقني المتاح للحصول على اكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات. وتحصل عناصر الانتاج مقابل مادي نظير اسهامها في العملية الانتاجية، فعنصر العمل يحصل على الاجر فيما يحصل عنصر الارض (مالك الارض) على الربيع ويحصل عنصر راس المال على الفائدة في حين يحصل المنظم على الارباح.

بافتراض انتاج سلعة واحدة وان سعر هذه السلعة (100) دينار هذا يعني ان قيمة الناتج تساوي (100) دينار وفق المعادلة الاتية:

قيمة الانتاج الكلي = سعر الوحدة × الكمية المنتجة من السلعة

$$1 \times 100 = 100$$

اما عند ارتفاع حجم الناتج الى (50) وحدة مثلا فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع قيمة الناتج الكلي في الاقتصاد الى (5000) دينار فضلا عن ارتفاع حجم الدخل الكلي الى نفس المستوى. ان ارتفاع حجم الناتج الكلي في الاقتصاد يعني زيادة ما قام به الاقتصاد المحلي بانتاجه من السلع والخدمات، ويقابل هذا الارتفاع زيادة في الدخل تحصل عليه عناصر الانتاج التي اسهمت في العملية الانتاجية. ان هذه الزيادة ستؤدي الى خلق فرص عمل جديدة والى زيادة مستوى الاستهلاك وارتفاع الاستثمار ومن ثم الناتج من جديد وهكذا والعكس صحيح في حال انخفاض الناتج. يمكن تقسيم الاقتصاد الى اربعة قطاعات هي:-

اولا: القطاع العائلي Households Sector

وهم المستهلكون الذين يقومون بشراء السلع والخدمات المختلفة من كافة القطاعات الاقتصادية بهدف استخدامها بشكل نهائي من اجل الاستهلاك، وان القطاع العائلي هو المالك لعناصر الانتاج وعليه فانه يحصل على الدخل عن طريق مساهمته بعناصر الانتاج (العمل، الارض، راس المال، التنظيم) في العملية الانتاجية، وتدعى عملية شراء القطاع العائلي للسلع والخدمات بالانفاق الاستهلاكي (Consumption Expenditure).

ثانيا: قطاع الاعمال Business Sector

يتالف هذا القطاع من المنتجين الذين يقومون بعملية انتاج السلع والخدمات المختلفة عن طريق استخدام عناصر الانتاج المتوفرة التي تم الحصول عليها من القطاع العائلي، ونظير استخدام هذه العناصر يقوم قطاع الاعمال بدفع دخول لها الى القطاع العائلي وهذا يدعى بالانفاق الاستثماري (Investment Expenditure).

3- القطاع الحكومي Government Sector

يقوم القطاع الحكومي بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الاعمال ودفع المخصصات المالية للعجزة وكبار السن والمحتاجين (المدفوعات التحويلية) فضلا عن شراء السلع والخدمات من قطاع الاعمال والذي يدعى بالانفاق الحكومي (Government Expenditure)، ويحصل القطاع الحكومي على موارده المالية عن طريق الضرائب والاقتراض والاستثمار من اجل تمويل الانفاق الحكومي.

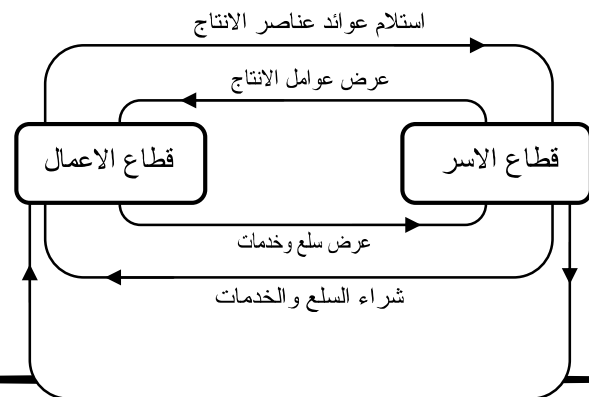
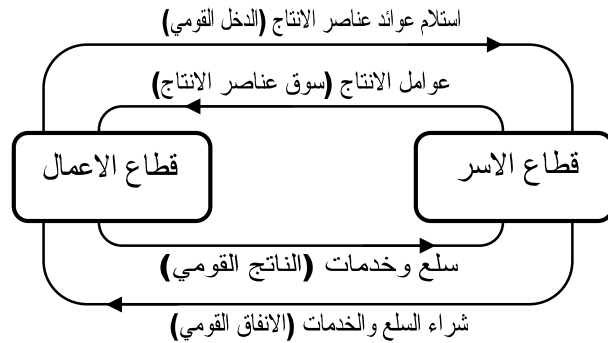
4- القطاع الخارجي Foreign Sector

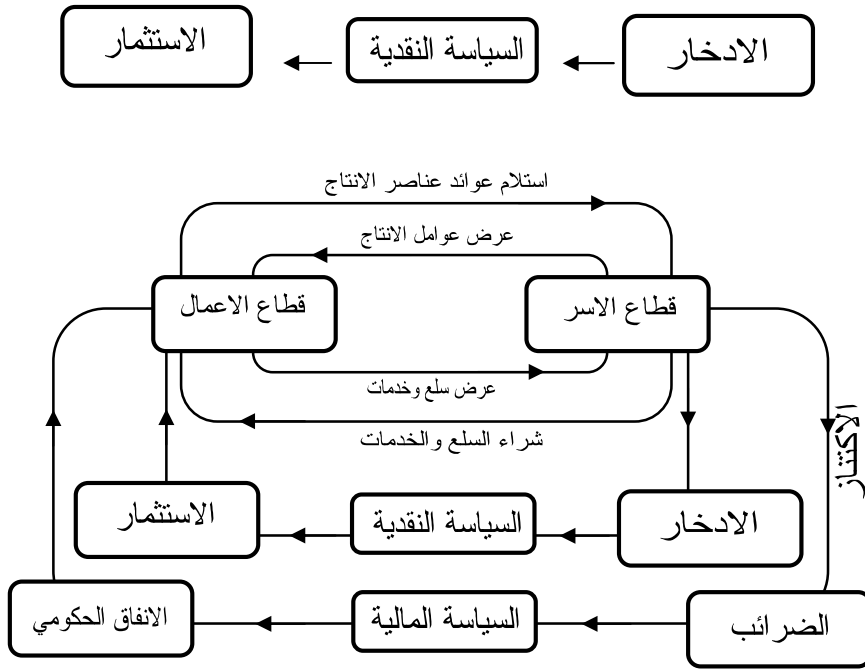
يقوم الاقتصاد المحلي ببيع بعض السلع والخدمات التي تم انتاجها محليا الى دول اخرى على هيئة صادرات (Exports) ويقوم في ذات الوقت بشراء بعض السلع والخدمات التي هو بحاجة لها من دول اخرى في هيئة استيرادات (Imports)، وان الفرق فيما بينها يعرف بصافي الصادرات:

$$X_n =$$

$$X - M$$

تم التطرق الى ثلاثة طرق او صور للناتج وهي الانفاق القومي والناتج القومي والدخل القومي حيث يكون فيها المقدار متساوي ولتبيان ذلك سنستعين بالتدفق الدائري للدخل والانتاج.





الاستهلاك: هو جزء من الدخل مخصص للانفاق على اقتناء السلع والخدمات من اجل تحقيق الاشباع الذاتي لدى الافراد في بلد معين خلال سنة واحدة.

الادخار: هو جزء من الدخل يخصصه الافراد من اجل مواجهة الظروف غير المؤكدة في المستقبل (الظروف الجيدة والسيئة)، مما يؤدي الى زيادة الاستهلاك في المستقبل.

الضريبة: وهو مبلغ من المال يجبي من الافراد جبرا دون مقابل من اجل تحقيق مبدأ العدالة وتمويل الانفاق الحكو .

الانتاج النهائي والانتاج الوسيط

الانتاج النهائي: وهو مجموع السلع والخدمات التي تطلب لذاتها اي انها لا تطلب من اجل دمجها او ادخالها او اضافتها او تحويلها الى سلع وخدمات اخرى.

الانتاج الوسيط: وهو مجموع السلع والخدمات التي لا تطلب لذاتها بل من اجل دمجها او ادخالها او اضافتها او تحويلها الى سلع وخدمات اخرى.

القيمة المضافة: وهي عبارة عن الانتاج النهائي بعد استبعاد مقدار الانتاج الوسيط ويمكن الاستدلال من خلال المعادلة الآتية عن القيمة المضافة:

$$\text{القيمة المضافة} = \text{الانتاج الكلي} - \text{قيمة السلع والخدمات الوسيطة}$$

: تعد الحنطة العنصر الاولي لصناعة الخبز ومن خلال مراحل الانتاج الآتية يمكن التوصل الى مقدار القيمة المضافة:

مرحل الانتاج	قيمة الانتاج الكلي	قيمة السلع الوسيطة	القيمة المضافة
1- الحنطة	3	0	3
2- الطحين	5	3	2
3- العجين	7	5	2
4- الخبز	10	7	3
المجموع	25	15	10

الفصل الثاني

مقاييس الناتج القومي

اولا: انواع مقاييس الناتج القومي

يوجد انواع كثيرة من مقاييس الناتج ، :-

- 1- الانتاج المحلي الكلي = مجموع ناتج القطاعات الاقتصادية المختلفة
- 2- الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق = الانتاج الكلي - المستخدم
- 3- الناتج المحلي الصافي بسعر السوق = الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق - الاندثار
- 4- الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة = الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق - الضرائب غير المباشرة
- 5- الناتج المحلي الصافي بسعر الكلفة = الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة - الاندثار
- 6- الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق = الناتج القومي الصافي بسعر السوق + الاندثار

- 7- الناتج القومي الصافي بسعر السوق = الناتج المحلي الصافي بسعر السوق +
الدخول المحولة من الخارج
- 8- الناتج القومي الاجمالي بسعر الكلفة = الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق +
الضرائب غير المباشرة
- 9- الناتج القومي الصافي بسعر الكلفة = الدخل القومي
- 10- الدخل الشخصي (القابل للتوزيع) = الدخل القومي - (مساهمة ارباب العمل في الضمان
الاجتماعي + الارباح المحتجزة في الشركات المساهمة + ضرائب دخل الشركات) + (اعانات
الحكومة الى الافراد + اعانات من الخارج الى الافراد)
- 11- الدخل المتاح (الدخل القابل للتصرف) = الدخل الشخصي - (الضرائب المباشرة +
المدفوعات التحويلية)

العلاقات بين مقاييس الناتج القومي :

- 1- علاقة الانتاج مع الناتج: ان الانتاج اوسع معنى من الناتج (الانتاج < الناتج)
- الانتاج = الناتج + المستخدم (الوسيط)
- الناتج = الانتاج - المستخدم (الوسيط)
- المستخدم = الانتاج - الناتج
- المستخدم: هو مجموع السلع والخدمات الوسيطة في العملية الانتاجية مثل المواد الاولية
والطاقة والمحروقات والكهرباء والسلع نصف المصنعة والخدمات الوسيطة، وتدعى كذلك
بمستلزمات الانتاج او المدخلات.

2- العلاقة بين القيم الاجمالية والصافية: ان القيم الاجمالية اكبر من القيم الصافية (الاجمالي < الصافي).

$$\text{الاجمالي} = \text{الصافي} + \text{الاندثار}$$

$$\text{الصافي} = \text{الاجمالي} - \text{الاندثار}$$

$$\text{الاندثار} = \text{الاجمالي} - \text{الصافي}$$

الاندثار: وهو ما يصيب مكونات راس المال الثابت من تلف واضرار نتيجة تكرار استخدامها في العملية الانتاجية، لذلك تخصص نسبة من الناتج السنوي من اجل تعويض ذلك التلف للحفاظ على بقاء راس المال الثابت واستمرار فعاليته في العملية الانتاجية اللاحقة.

3- العلاقة بين سعر السوق وسعر الكلفة: ان سعر السوق اكبر من سعر الكلفة (سعر السوق < سعر الكلفة)

$$\text{سعر السوق} = \text{سعر الكلفة} + \text{صافي الضرائب غير المباشرة}$$

$$\text{سعر الكلفة} = \text{سعر السوق} - \text{صافي الضرائب غير المباشرة}$$

$$\text{صافي الضرائب غير المباشرة} = \text{سعر السوق} - \text{سعر الكلفة}$$

$$\text{صافي الضرائب غير المباشرة} = \text{الضرائب غير المباشرة} - \text{الاعانات الانتاجية}$$

الضرائب غير المباشرة: وهي مبالغ نقدية تفرضها الدولة على انتاج او استيراد السلع والخدمات جبرا دون مقابل، اذ يحاول البائع او المستورد نقل عبئها الى المستهلك عبر الاسعار مستعينا بمرونة العرض والطلب ان امكن مثل ضرائب الانتاج، ضرائب الاستيراد، ضرائب المبيعات... الخ.

4- العلاقة بين الناتج المحلي والناتج القومي: ان الناتج القومي اكبر من الناتج المحلي (الناتج القومي < الناتج المحلي)

$$\text{الناتج القومي} = \text{الناتج المحلي} + \text{صافي الدخول المحولة من الخارج}$$

الناتج المحلي = الناتج القومي - صافي الدخول المحولة من الخارج
صافي الدخول المحولة من الخارج = الناتج القومي - الناتج المحلي
صافي الدخول المحولة من الخارج = الدخول المحولة من الخارج - الدخول المحولة الى
الخارج

5- العلاقة بين الدخل القومي والدخل الـ : ان الدخل القومي اكبر من الدخل الشخصي
(الدخل القومي < الدخل الشخصي)
الدخل القومي = الدخل الشخصي + (مساهمة ارباب العمل في الضمان الاجتماعي + الارباح
المحتجزة في الشركات المساهمة + ضرائب دخل الشركات) - (اعانات الحكومة الى الافراد
+ اعانات من الخارج الى الافراد)
الدخل الشخصي = الدخل القومي - (مساهمة ارباب العمل في الضمان الاجتماعي + الارباح
المحتجزة في الشركات المساهمة + ضرائب دخل الشركات) + (اعانات الحكومة الى الافراد
+ اعانات من الخارج الى الافراد)
مساهمة ارباب العمل في الضمان الاجتماعي + الارباح المحتجزة في الشركات المساهمة +
ضرائب دخل الشركات) - (اعانات الحكومة الى الافراد + اعانات من الخارج الى الافراد)
= الدخل القومي - الدخل الشخصي

6- العلاقة بين الدخل الشخصي والدخل المتاح: ان الدخل الشخصي اكبر من الدخل المتاح
(الدخل الشخصي < الدخل المتاح)
الدخل الشخصي = الدخل المتاح + (الضرائب المباشرة + المدفوعات التحويلية)
الدخل المتاح (القابل للتصرف) = الدخل الشخصي - (الضرائب المباشرة + المدفوعات
التحويلية)
(الضرائب المباشرة + المدفوعات التحويلية) = الدخل الشخصي - الدخل المتاح

الضرائب المباشرة: وهي مبالغ نقدية تفرضها الدولة بصورة مباشرة على عوائد عناصر الانتاج دون مقابل مثل ضرائب الدخل، ضرائب العقار، ضرائب فوائد راس المال وضرائب الارباح.

المدفوعات التحويلية: وهي مبالغ مالية تمنحها الدولة الى المحتاجين والعجزة وكبار السن والمنكوبين والمغاثين دون مقابل من اجل مساعدتهم في تحسين وضعهم المعاشي.

العملية

ينبغي اعتماد تسلسل منطقي لمبدأ المقاييس من اجل الوصول الى قيم الناتج بشكل صحيح اي ان يتم اعتماد المركب من المقاييس بوضع رتيب مع اختلاف واحد في مكوناته لاغير من اجل التوصل للمركب الذي يليه وعلى النحو الاتي:-

الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق = الانتاج المحلي الكلي - المستخدم

الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة = الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق -

الضرائب غير المباشرة

الناتج المحلي الصافي بسعر الكلفة = الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة - الاندثار

الناتج القومي الصافي بسعر الكلفة = الناتج المحلي الصافي بسعر الكلفة + صافي الدخول

المحولة من الخارج = الدخل القومي

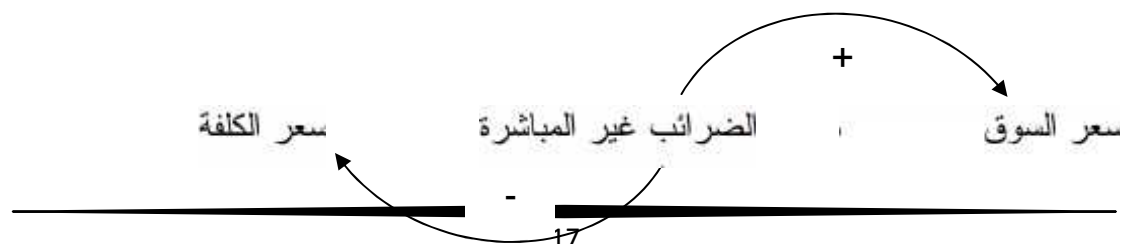
الدخل الشخصي = الدخل القومي - (مساهمة ارباب العمل في الضمان الاجتماعي + الارباح

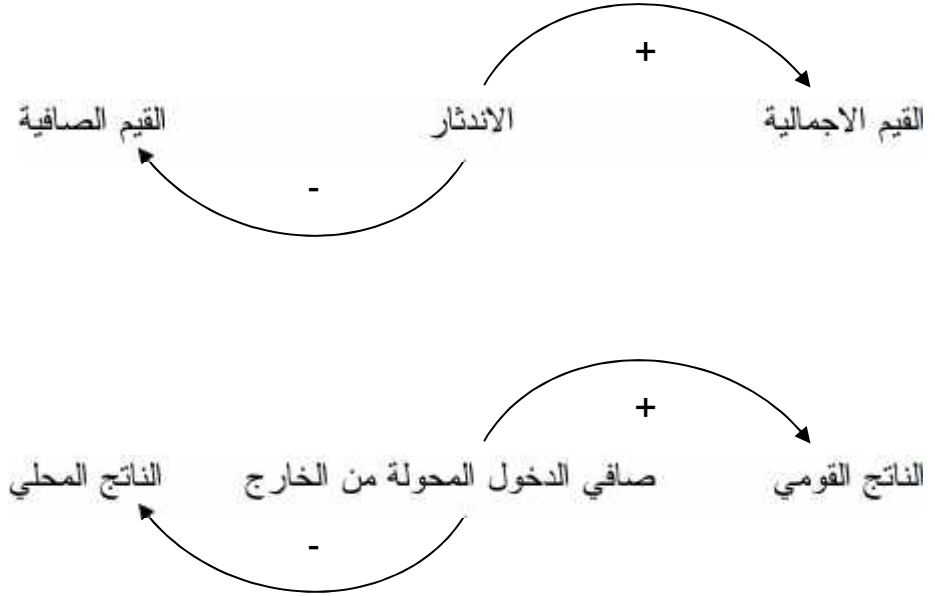
المحتجزة في الشركات المساهمة + ضرائب دخل الشركات) + (اعانات الحكومة الى الافراد

+ اعانات من الخارج الى الافراد)

الدخل المتاح = الدخل الشخصي - (الضرائب المباشرة + المدفوعات التحويلية)

شكل ال تحويل





الفصل الثالث

طرق احتساب الدخل القومي

اولا: طريقة الانتاج (طريقة القيمة المضافة)

يتم بموجب طريقة القيمة المضافة تقسيم الاقتصاد الوطني الى عدد من القطاعات الاقتصادية، ولكن هنالك اختلاف بين دول العالم من حيث التقسيم العددي لهذه القطاعات ولكن التقسيم المنفق عليه في اغلب دول العالم والذي اقرته الدائرة الاحصائية التابعة للامم المتحدة، هو تقسيم الاقتصاد الوطني الى احدى عشر قطاع وهي:-

1- الزراعة والغابات والقتص وصيد الاسماك

2- التعدين والمقالع

3- الصناعات التحويلية

4- التشييد والبناء

5- الكهرباء والغاز والماء

6- النقل والمواصلات والخزن

7- تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق

8- الادارة العام والدفاع

9- البنوك والتامين والمكاتب العقارية

10- ملكية دور السكن

11- الخدمات الاخرى

يتم الحصول على قيمة الدخل القومي (صافي القيمة المضافة) وفق الطريقة الاتية:-

مجموع القطاعات الاقتصادية (11 قطاع) = الانتاج المحلي الكلي

النتاج المحلي الاجمالي بسعر السوق = الانتاج المحلي الكلي - المستخدم

النتاج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة = الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق -

الضرائب غير المباشرة

الناتج المحلي الصافي بسعر ال = الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة - الاندثار

الناتج القومي الصافي بسعر الكلفة (صافي القيمة المضافة) = الناتج المحلي الصافي بسعر

الكلفة + صافي الدخول المحولة من الخارج

: طريقة الدخل (طريقة الحصص الموزعة)

يحسب الدخل القومي بموجب هذه الطريقة على اساس ان لكل عامل من عوامل الانتاج حصة من الدخل المتولد من العملية الانتاجية، من هنا جاءت تسمية هذه الطريقة بالحصص الموزعة فعنصر العمل حصته الاجور والرواتب، وعنصر راس المال حصته الفائدة وصاحب الارض حصته الربح والمنظم حصته الارباح.

من الجدير بالملاحظة بان عوامل الانتاج قد تكون مستاجرة او مقدمة من قبل المنتجين انفسهم فعندما تكون عوامل الانتاج مستاجرة، فان المكافآت التي يتم الحصول عليها تقسم الى قسمين:-

1- مكافآت المستخدمين ويعبر عنها بالاجور والرواتب.

2- مكافآت راس المال ويعبر عنه بالفائدة والارض بالربح والمنظم بالربح.

عندما تكون عناصر الانتاج مقدمة من قبل المنتجين فان المنتج يكون مالك دخل العمل ودخل راس المال وهو ما يطلق عليه (الدخل المختلط) او (الدخل المزدوج)، الامر الذي يجعل من الصعوبة بمكان التمييز بين دخل العمل ودخل راس المال وتظهر هذه الحالة بوضوح في القطاع الزراعي، عندما يكون المزارع مالك راس المال والعمل معا. يتم احتساب الدخل القومي بموجب هذه الطريقة على النحو الاتي:-

اولا: عوائد الافراد:

1- الاجور والرواتب المزاي العينية

2- الفوائد

3- الربح والايجارات

4- الارباح الموزعة

: عوائد الحكومة:

1- الضرائب المباشرة

2- صافي الضرائب غير المباشرة

3- الرسوم والإيرادات الأخرى

: العوائد غير الموزعة:

1- استقطاعات التقاعد والضمان

2- التأمينات الاجتماعية

3- الأرباح غير الموزعة (الأرباح المحتجزة) (احتياط التوسع)

الدخل المحلي الصافي بسعر السوق = عوائد الأفراد + عوائد الحكومة + العوائد غير الموزعة

الدخل المحلي الصافي بسعر الكلفة = الدخل المحلي الصافي بسعر السوق - صافي الضرائب غير المباشرة

الدخل القومي الصافي بسعر الكلفة (الدخل القومي) = الدخل المحلي الصافي بسعر الكلفة + صافي الدخول المحولة من الخارج

: طريقة الانفاق القومي

يعني الدخل القومي بموجب هذه الطريقة مجموع صافي ما ينفق على السلع والخدمات النهائية أي استبعاد ما ينفق على السلع والخدمات الوسيطة.

مكونات الانفاق القومي

1- الانفاق الاستهلاكي: ويتألف من:-

أ- الانفاق الاستهلاكي الخاص: وهو مجموع ما ينفقه الأفراد والمؤسسات من أجل اقتناء

السلع والخدمات الاستهلاكية بغرض إشباع حاجاتهم اليومية منها وتشمل ماياتي:-

- السلع المعمرة: وهي السلع التي تستمر في منح خدماتها لمدة طويلة من الزمن مثل التلفاز

والتلاجات ... الخ.

- السلع غير المعمرة: وهي السلع التي تقدم اشباع سريع للمستهلك ولا يدوم عطائها مثل المواد الغذائية، الادوية الخ.

ب- الانفاق الاستهلاكي العام: وهو مجموع ما تنفقه الدولة من اجل اقتناء السلع والخدمات الاستهلاكية (المعمرة وغير المعمرة) من اجل تسيير نشاط المؤسسات العامة اليومي، مثل شراء المستلزمات الادارية، شراء الاثاث ... الخ. اما الانفاق على الخدمات فيتمثل بمجموع ما تنفقه الدولة من اجل تأمين الامن والدفاع والتربية والصحة العامة والمرافق العامة... الخ.

2- الانفاق الاستثماري: ويتالف من:-

أ- الانفاق على اجمالي تكوين راس المال الثابت المحلي: وهو مجموع ما ينفق على المعدات والمكائن والاجهزة والابنية والعمارات والدور ... الخ، فضلا عن بناء المعامل والمصانع والبنى التحتية (راس المال الاجتماعي). ويمكن ان يكون راس المال الثابت المحلي الاجمالي ذات ملكية عامة او ملكية خاصة.

ب- صافي المخزون السلعي: يدعى كذلك بالتغير في المخزون السلعي وهو يعني (مجموع المخزون السلعي في اخر المدة - مجموع المخزون السلعي في اول المدة) اي ما يبقى من سلع لدى بائع الجملة او المفرد فضلا عن المنتج في نهاية المدة الزمنية، ويشمل المواد الاولية، السلع نصف المصنعة والسلع تامة الصنع، علما ان الانفاق على موجودات المخزون السلعي يعد انفاقا استثماريا نهائيا يدخل في حساب الدخل القومي بعد استبعاد الوسيط منه.

3- فائض الميزان التجاري

يحدث الفائض في الميزان التجاري عندما تكون الصادرات اكبر من الاستيرادات وهو ما يعرف (الزيادة بالاستثمار الصافي الخارجي الموجب)، اي ان هنالك اضافة لثروة البلاد الوطنية مما يترتب للدولة حقوق على الدول الاخرى (عملات اجنبية و/او اوراق مالية وموجودات مادية).

قد يكون الميزان التجاري في حالة توازن اي ان الصادرات تعادل الاستيرادات وفي هذه الحالة لا يبقى للبلد اي فائض موجب، مما يعني ان قيمة الصادرات استنفذت من اجل تغطية قيمة الاستيرادات. او ان يكون الميزان التجاري في حالة عجز وبذلك تكون الصادرات اقل من الاستيرادات، مما يعني وجود فائض سلعي سالب يدعى (الاستثمار الصافي الخارجي السالب) اي وجود تسرب في مجموع الثروة الوطنية للبلاد.

يمكن احتساب الدخل القومي بموجب طريقة الانفاق القومي وفق المعادلة الآتية:-

النتاج المحلي الاجمالي بسعر السوق = الانفاق الاستهلاكي الخاص + الانفاق الاستهلاكي العام + اجمالي تكوين راس المال الثابت المحلي + صافي المخزون السلعي + الصادرات - الاستيرادات

النتاج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة = الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق - الضرائب غير المباشرة

النتاج المحلي الصافي بسعر الكلفة = الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة - الاندثار

النتاج القومي الصافي بسعر الكلفة (الدخل القومي) = الناتج المحلي الصافي بسعر الكلفة + صافي الدخول المحولة من الخارج

الفصل الرابع

الحسابات القومية وفق نظام الأمم المتحدة

بموجب هذا النظام يتم تقسيم الاقتصاد الوطني الى اربعة قطاعات يخصص لكل قطاع منها حساب وكما يأتي:-

اولا: حساب الانتاج

يتالف هذا الحساب من جانبين الاول هو جانب الإيرادات (الدائن) وهو الجانب الايمن اما الجانب الايسر فهو جانب المصروفات (المدين) وكما مبين في الجدول الآتي:-

/ الانتاج

الإيرادات	القيمة	المصروفات
الانفاق الاستهلاكي الخاص	xxx	الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
الانفاق الاستهلاكي العام	xxx	الاستيرادات
اجمالي تكوين راس المال الثابت المحلي	xxx	
صافي المخزون السلعي	xxx	
الصادرات	xxx	
فقرة الموازنة	xxx	فقرة الموازنة
المجموع	xxx	المجموع

ينبغي ان يتساوى جانب الدائن والمدين في كل حساب وبخلافه يتم الاستعانة بفقرة الموازنة لمرة واحدة في كل حساب وفي جانب واحد فقط من جانبي الحساب من اجل تساوي الحساب.

فقرة الموازنة: رهي فقرة يتم الاستعانة بها من اجل توازن طرفي كل حساب وتستخدم اما في طرف الايرادات او في طرف المصروفات، وتوضع في الطرف الاقل قيمة من اجل استعادة التوازن للحساب.

حساب الاستهلاك :

ويتالف من الجدول الاتي:-

/ الاستهلاك

الايرادات	القيمة	المصروف
الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	xxx	الانفاق الاستهلاكي الخاص
- الاندثار	xxx	الانفاق الاستهلاكي العام
صافي الدخول المحولة من الخارج	xxx	صافي التحويلات الجارية الى الخارج
		الادخار
فقرة الموازنة	xxx	فقرة الموازنة
المجموع	xxx	المجموع

صافي التحويلات الجارية الى الخارج: وهي الفرق بين مقدار السلع والخدمات والاموال المحولة من والى العالم الخارجي دون مقابل مثل المساعدات والاعانات والهدايا والهبات... الخ.

الادخار: هذه الفقرة قد تكون معطاة في الجدول فاذا كان طرفي الحساب متعادل لا نستخدم فقرة الموازنة وفي حال لم يتعادل طرفي الحساب يتم اللجوء الى فقرة الموازنة، اما اذا لم تكن فقرة الادخار معطاة في الجدول فيجب استخراجها بالفرق ما بين طرف الايرادات عن طرف المصروفات ووضعها في جانب المصروفات فقط سواء كانت قيمته موجبة ام سالبة.

حساب التراكم :

ويتألف من الجدول الآتي:-

/ التراكم

الإيرادات	القيمة	المصاريف
الإدخار	xxx	اجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي
		- الاندثار
		صافي المخزون السلعي
		صافي الاقراض الى الخارج
نقرة الموازنة	xxx	نقرة الموازنة
المجموع	xxx	المجموع

صافي الاقراض الى الخارج: وهو مقدار الفرق مابين الاقراض من والى العالم الخارجي على المدى القصير والطويل خلال سنة معينة.
 صافي الاقراض الى الخارج = (الاقراض من العالم الخارجي - الاقراض الى العالم الخارجي)

رابعاً: حساب الخارج

ويتألف من الجدول الآتي:-

/ الخارج

الإيرادات	القيمة	المصاريف
الاستيرادات	xxx	الصادرات
صافي التحويلات الجارية الى الخارج	xxx	الدخول المحولة من الخارج
صافي الاقراض الى الخارج	xxx	
نقرة الموازنة	xxx	نقرة الموازنة
المجموع	xxx	المجموع

: مصفوفة الحسابات القومية

وتتألف المصفوفة من الآتي:-

الحسابات	الانتاج	الاستهلاك	التراكم	الخارج	الموازنة	المجموع
----------	---------	-----------	---------	--------	----------	---------

						الانتاج
						الاستهلاك
						التراكم
						الخارج
						الموازنة
						المجموع
						الدخل القومي

- 1- ترحل الحسابات الاربعة الى جدول المصفوفة مرة عموديا ومرة افقيا.
- 2- ان مجموع صف كل حساب يجب ان يساوي عموده.
- 3- ترحل فقرات اليرادات الى جدول المصفوفة بشكل افقي في حين ترحل فقرات المصروفات في كل حساب الى جدول المصفوفة بشكل عمودي.

مزايا مصفوفة الحسابات القومية

- 1- بيان العلاقة التشابكية بين قطاعات الاقتصاد.
- 2- تستخدم كأداة مهمة في تدقيق الحسابات القومية.
- 3- تعد أداة اساسية في التخطيط الاقتصادي.

الفصل الخامس

مشاكل الحسابات القومية

ان عملية اعداد الحسابات القومية تتعرض الى العديد من المشاكل يمكن ايجازها على النحو الاتي مع وضع تشخيص لتلك المشكلات وامكانيات حلها.

اولا: التقويم (التسعير)

يتم تقويم الدخل القومي بطريقتين هما:-

- 1- التقويم باسعار السوق: وتعني تقويم المنتجات النهائية التي تباع في الاسواق بسعر السوق اي بعد اضافة مقدار الضرائب غير المباشرة واستبعاد الاعانات الانتاجية.
- 2- التقويم باسعار كلفة عناصر الانتاج: تستند هذه الطريقة في احتساب قيم السلع والخدمات المنتجة النهائية على مقدار الدخل التي تستلمها عناصر الانتاج التي اسهمت في انتاجها، وبذلك فهي تتضمن الاعانات الانتاجية في حين تستبعد الضرائب غير المباشرة.

تشخيص المشكلة: ان سعر السوق سعر الكلفة بسبب وجود الضرائب غير المباشرة والاعانات الانتاجية. ومن ثم ايهما افضل في التقييم سعر السوق ام سعر الكلفة.

حل المشكلة: ان افضلية اعتماد سعر السوق او سعر الكلفة يستند على الغرض او الهدف من استخدام الحسابات القومية، فاذا كان الهدف على سبيل المثال التعرف على مدى تطور مستويات المعيشة، فان اعتماد سعر السوق هو الافضل في التقييم. واذا كان الهدف هو تحليل نمط توزيع الدخل القومي اجتماعيا فان اعتماد سعر الكلفة هو الافضل في التقييم.

: القيمة الضمنية

توجد في الاقتصاد بعض الانشطة غير النقدية (وهو ذلك الجزء من النشاط الانتاجي لقطاعات الاقتصاد القومي الذي يستهلك بشكل مباشر دون المرور بعملية التبادل النقدي في الاسواق) اذ ان هذه المنتجات ينبغي ادراجها عند احصاء الحسابات القومية، من اجل الحصول على نتائج دقيقة للحسابات القومية.

تشخيص المشكلة: تواجه عملية اعداد الحسابات القومية مشاكل من اجل ادراج هذه الانشطة مثل عدم توفر احصاءات خاصة بتلك الانشطة، عدم الاتفاق على السعر الذي يتم التقويم به، عدم وجود معايير محددة يمكن اعتمادها في عملية الحساب .. الخ.

: حل المشكلة:

1- خدمات السلع الاستهلاكية المعمرة: وهي السلع التي تستمر في منح خدماتها الى الافراد لمدة طويلة من الزمن مثل المنازل وبعض السلع المنزلية وتعالج على النحو الآتي :-

أ- خدمات المنازل السكنية

اعتمدت اغلب نظم الحسابات القومية على استخدام القيمة المضافة لتلك المنازل والمتمثلة بالقيمة الصافية لايجار تلك المنازل ضمن حسابات الدخل القومي (المملوكة والمستأجرة) حيث ان المنازل المملوكة يقدر لها قيمة ايجارية تمثل قيمة الخدمة التي يقدمها المنزل لصاحبه، وعليه ينبغي التمييز ما بين الايجار الفعلي الخاص بالمنازل المستأجرة والايجار المحتسب الخاص بالمنازل المملوكة.

ب- السلع الاستهلاكية المنزلية المعمرة

بنظر احيانا الى هذه السلع على انها سلع استثمارية تعمر لسنوات عديدة لذا تستمر خدماتها الى المستهلك مثل الثلاجات، السيارات ... الخ.

2- الخدمات التي تؤدي في اطار العائلة

أ- خدمات ربات المنازل: وهو النشاط المنزلي الاعتيادي لربات المنازل كالغسيل والطهي والتنظيف ... الخ، وفق نظام الحسابات القومية لهيئة الامم المتحدة فان هذه الخدمات يجري احتسابها ضمن عناصر الدخل القومي، تكمن المشكلة في ان طبيعة الدول المتقدمة تختلف عن الدول النامية لكون ربات المنازل يمارسن العمل خارج اطار المنزل مما يتعين عليهن الاستعانة بالغير من اجل توفير هذه الخدمات، اما في البلدان النامية فان ربات المنازل يعدن اسهامهن كبير في الدخل القومي اذ ما تم ادراجه ولكن لا توجد بيانات تخص هذا النشاط مما يجعل من الصعوبة بمكان تقديره.

ب- الخدمات التي يؤديها الفرد بنفسه: وهي الانشطة التي يمارسها الافراد دون ان يكون الهدف منها الحصول على الدخل، مثل حلاقة الفرد لذقنه او تنظيف ملابسه او ممارسه بعض الهوايات ... الخ.

المشكلة ان هذه الانشطة ينبغي ادراجها في الحسابات القومية لكونها تقع ضمن دائرة النشاط الاقتصادي، ولكن يتعذر الحصول على احصاءات كافية لتغطية خدمات تلك الانشطة من اجل ادراجها في الحسابات القومية.

: الانتاج المستهلك ذاتيا

يعني الانتاج المستهلك ذاتيا هو ذلك الجزء من الانتاج الذي يستهلك من قبل المنتج نفسه وافراد أسرته دون ان يباع في الاسواق، وتبدو هذه الظاهرة اكثر وضوحا في الانتاج الزراعي اذ يحتفظ الفلاح بجزء من انتاجه من اجل استهلاكه الشخصي دون مبادل الاسواق.

المشكلة: يوجد جدل لدى الاقتصاديين حول تقدير هذا الجزء من الانتاج حيث ان فريق يقر بتقديره بسعر الكلفة وفريق اخر يقر بتقديره بسعر السوق.

رابعا: نقل وطبيعة وتركيب الانتاج عبر الزمن

عند اجراء مقارنة احصاء الحسابات القومية لفترات زمنية معينة ستواجه عدد من المش
-:

1- مشكلة التعريف

عند مقارنة قيم الدخل القومي لفترات زمنية متغيرة ينبغي التاكيد من نوع التعريف المعتمد لكونه في تغير مستمر، وذلك بحسب التطورات الحاصلة في الناتج فمثلا الانتاج الشامل يختلف عن معنى الانتاج المادي والاخير يختلف عن مفهوم الانتاج التبادلي، وان لكل من هذه المفاهيم دلالة معينة واختلاف في الحساب.

2- مشكلة تغير حجم القطاع النقدي عبر الزمن

ان حجم القطاع غير النقدي كصناعة الخبز في المنازل او خياطة الملابس في المنازل يتناسب عكسيا مع التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلد، مما يعني من المحتمل ان يزداد حجم الدخل القومي عبر الزمن ليس بسبب زيادة الانتاج وانما بسبب زيادة الانتاج المتبادل في الاسواق، فمثلا يجري شراء الخبز جاهزا او شراء الملابس الجاهزة وهذا يعني انتقال جزء من انتاج القطاع غير النقدي الى القطاع النقدي، مما يجعل ارقام الحسابات القومية غير منتظمة الامر الذي يجعل من معدل نموها غير حقيقي.

3- مشكلة تغير قيمة النقود عبر الزمن

بقيم الانتاج بالنقود ولما كانت قيمة النقود غير ثابتة عبر الزمن تبعا لتغير الاسعار على الرغم من ثبات الكميات المنتجة، فان قيمة الانتاج ستتغير مع تغير الاسعار وعليه فان زيادة الدخل القومي ستكون زيادة ظاهرية بسبب زيادة الاسعار، وان حل هذه المشكلة من خلال استخدام الانتاج بالاسعار الثابتة بدل الاسعار الجارية.

4- طبيعة تركيب الانتاج

يصنف الانتاج بحسب طبيعته الى عدة اصناف منها ما هو استهلاكي ومنها ما هو استثماري ومنها ما هو حربي.

المشكلة: اعتبار كل صنف من اصناف الانتاج متماثل مما يجعل الامر في غاية من التعقيد فمثلا عند دراسة مستويات المعيشة من خلال تطور معدلات الانفاق القومي، فيمكن القول ان حجم الدخل القومي قد ازداد ولكن في الحقيقة ان الزيادة جاءت بفعل ارتفاع الانتاج الحربي او سلع لا يستهلكها المجتمع، لذا فان زيادة الدخل القومي لا تعني بالضرورة ارتفاع بمستويات المعيشة بسبب طبيعة السلع المنتجة.

الفصل السادس

جدول المدخلات / المخرجات

جدول المستخدم / المنتج

يرتكز تحليل جدول المدخلات / المخرجات على ظاهرة التوازن العام التي تاخذ بالاعتبار العلاقات التشابكية التبادلية بين القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومي. بعد هذا التبادل التشابكي ضرورة لكل قطاع وان كل قطاع انتاجي يستخدم جزء من منتجات القطاعات الاخرى (مدخلات)، في حين تستخدم باقي القطاعات الاقتصادية انتاج ذلك القطاع (مخرجات) كمستلزمات انتاج لها في العملية الانتاجية.

بافتراض ان الاقتصاد القومي يتالف من ثلاثة قطاعات فقط هي (الزراعة، الصناعة، الخدمات) وكما مبين في الجدول الآتي:-

جدول المستخدم / المنتج

القطاعات	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الطلب الوسيط	الطلب النهائي	الانتاج
الزراعة	No.	No.	No.	No.	No.	No.
الصناعة	No.	No.	No.	No.	No.	No.
الخدمات	No.	No.	No.	No.	No.	No.
الاستخدامات الوسيطة	No.	No.	No.	\sum No.	-	-
القيمة المضافة	No.	No.	No.	-	\sum No.	-
الانتاج	No.	No.	No.	-	-	الدخل القومي

مجموع القطاعات + الطلب النهائي = الانتاج

مجموع القطاعات = الطلب الوسيط = الاستخدامات الوسيطة

الطلب النهائي = الانتاج - الطلب الوسيط (مجموع القطاعات)

الطلب النهائي = الطلب الاستهلاكي + الطلب الاستثماري + الصادرات

القيمة المضافة = الانتاج الكلي - الاستخدامات الوسيطة

القيمة المضافة = الانتاج الكلي - مجموع القطاعات

الدخل القومي = مجموع الانتاج العمودي = مجموع الانتاج الافقي

الفصل السابع

الاسعار

اولا: الناتج القومي النقدي

وهو الناتج القومي المقوم بالاسعار الجارية اي الاعتماد على اسعار السنة التي يتم فيها

احتساب ذلك الناتج عندها.

$$Y_n = p \cdot q$$

: الناتج القومي الحقيقي

وهو ذلك الناتج الذي يجري تقويمه بالاسعار الثابتة مما يعني اعتماد اسعار سنة معينة تدعى سنة الاساس ويفضل ان تكون سنة اعتيادية خالية من اي اضطراب اقتصادي، ويتم تنسيب باقي سنوات الناتج لها (سنة المقارنة) وتستخدم هذه الصيغة من اجل عزل تاثير الاسعار في الناتج السنوي في الاقتصاد.

$$Y_r = \frac{Y_n}{IP} \times 100$$

: الرقم القياسي للاسعار

1- الرقم القياسي للاسعار البسيط

وهو يعني نسبة سنة المقارنة الى سنة الاساس وبحسب الصيغة الآتية:-

$$IP = \frac{P_1}{P_0} \times 100$$

2- الارقام القياسية المركبة للاسعار

Laspeyer

أ- رقم لاسبير

Index

$$IP_L = \frac{p_1 \cdot q_0}{p_0 \cdot q_0} \times 100$$

Paasche Index

ب- رقم باش

$$IP_P = \frac{p_1 \cdot q_1}{p_0 \cdot q_1} \times 100$$

Fisher

ج- رقم فشر

Index

$$IP_F = \frac{p_1 \cdot q_1}{p_0 \cdot q_0} \times 100$$

Marshall

د - رقم مارشال

Index

$$IP_M = \frac{p_1(q_1 \cdot q_0)}{p_0(q_1 \cdot q_0)} \times 100$$

رابعاً: متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي

بعد الدخل القومي من اهم المؤشرات الخاصة بالنمو الاقتصادي فكلمما ارتفعت معدلات الدخل القومي دل ذلك على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، كما يؤشر الدخل القومي المستوى المعاشي للافراد اي مستوى الرفاه الاقتصادي من عدمه وفقاً لطرق القياس الآتية:-

1- الطريقة المباشرة لقياس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي

متوسط دخل الفرد = الدخل القومي في سنة الاساس / عدد السكان في نفس السنة

$$AY_D = \frac{Y_t}{Pu_t}$$

الرقم القياسي لمتوسط دخل الفرد = (متوسط دخل الفرد في سنة المقارنة / متوسط دخل الفرد في سنة الاساس) × 100

$$IAY_D = \frac{AY_1}{AY_0} \times 100$$

2- الطريقة غير المباشرة لقياس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي

متوسط تغير دخل الفرد = (الرقم القياسي لتغير الدخل القومي في سنة معينة / الرقم القياسي لتغير عدد السكان في تلك السنة) × 100

$$A\Delta Y_{ind} = \frac{I\Delta Y_t}{I\Delta Pu_t} \times 100$$

$$I\Delta Y_t = \frac{IY_1}{IY_0} \times 100 \quad \text{البسط}$$

$$I\Delta Pu_t = \frac{IPu_1}{IPu_0} \times 100 \quad \text{المقام}$$

: الاسعار التي تقيم بها السلع والخدمات

هنالك نوعين من السلع وهي:

1- السلع ذات المنشأ الداخلي: وهي السلع والخدمات التي يتم انتاجها محليا ولها ثلاثة اسعار :-

أ- سعر الانتاج: يتضمن هذا السعر قيمة المواد الاولية ومستلزمات الانتاج للسلع المنتجة اضافة الى كلف عناصر الانتاج (اجر، ريع، فائدة، ربح)، ولا يتضمن اية ضرائب او اعانات.

ب- سعر باب المصنع: وهو سعر الانتاج مضاف اليه الضرائب غير المباشرة او مطروح منه الاعانات الانتاجية.

سعر باب المصنع = سعر الانتاج + الضرائب غير المباشرة

سعر باب المصنع = سعر الانتاج - الاعانات الانا

ج- سعر الشراء: وهو السعر النهائي الذي تباع به السلعة

سعر الشراء = سعر باب المصنع + هوامش ربحية تجارية + كلف نقل وخرن وتأمين

Fob: وهو سعر تصدير السلعة والذي يعادل تكلفة وصول السلعة الى حدود البلد المستورد.

2- السلع ذات المنشأ الخارجي: وهي السلع والخدمات التي تم انتاجه خارج الحدود الوطنية للبلاد ولها ثلاثة اسعار هي:-

أ- CIF: يتضمن هذا السعر سعر باب المصنع في الدولة المصدرة + هوامش ربحية تجارية + كلف نقل وخرن وتأمين حتى وصولها الى حدود الدولة المستوردة.

ب- سعر الجمارك: يتم فرض ضرائب جمركة على السلع المستوردة من الخارج اي

سعر الجمارك = سعر (CIF) + ضرائب جمركية

ج- سعر الشراء: وهو السعر الذي تشتري به السلع والخدمات المستوردة اي

سعر الشراء = سعر الجمارك + هوامش ربحية تجارية + تكاليف نقل وخرن وتأمين